

التخطيط البيداغوجي لنظام ل.م.د في المؤسسة الجامعية بين التوحيد والتنمية

ميدان اللغة العربية وآدابها أنموذجا

جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. الهواري بلقندوز

Belgandouz_Houari@yahoo.fr

انطلاقا من قناعتنا بأن الحياة الجامعية مبنية اجتماعياً، وأن التفاعلات الصفية داخل المؤسسة الجامعية ليست منقطعة عن حقيقة ما يجري خارج الجامعة، فإن دراسة الواقع التعليمي الجامعي بصورة معزولة عن السياق الثقافي والاجتماعي يؤدي إلى تكديس لمعلومات ذهنية منقطعة عن سياقها الإنساني، وهذا - برأينا - شكل من أشكال المعرفة قليل الفائدة. يبدو في اعتقادنا أن أساس نجاح السياسات التربوية يعتمد على طبيعة الأبحاث في ميدان البيداغوجيا التطبيقي، الذي يقوم أساسا على التخطيط التربوي السليم باعتماد منطق الاختزال والتقنية في تدريس اللغة العربية وآدابها وفق متطلبات المنظومة الجامعية الجديدة، ومقتضيات مجتمع المعرفة¹. ولا مندوحة أن يكون التخطيط البيداغوجي لنظام إصلاح التعليم العالي في هذا المجال، قد سجل العديد من المحاولات، قصد تفعيل نظام ل.م.د في أقسام اللغة العربية وآدابها؛ إلا أن الإشكال الذي ما زال مستعصيا على الحل يكمن في إمكانية أو عدم إمكانية توحيد تلكم البرامج المقترحة في هذا المجال. ثم ما هي معايير ضبط التقارب بين هذه المقترحات؟.

ضمن هذا الإطار، سنحاول في هذا البحث أن نجوس في مسارب الوضع المعرفي الذي يروم الممارسة التعليمية للغة العربية وآدابها قيد الإصلاح، مبرزين دور النظام الإصلاحي الجديد في

النهوض باللغة العربية على متطلبات المنظومة الجامعية الجديدة، ومجتمع المعرفة، لا سيما متطلبات اقتصاد السوق، ودينامية العولمة. مع ضرورة التعرّيج على أهم إشكالات الخطاب التعليمي الإصلاحي للغة العربية، التي ينبغي أن تسخر تسخيرا علميا وعمليا بعد تكييفها وفق خصوصيات الخطاب التربوي والبيداغوجي. ولبلورة هذه الرؤية بشكل جلي، سعينا إلى ضبط محاور هذا البحث على النحو الآتي:

1- إشكالات الخطاب التعليمي للغة العربية في ظل النظام التقليدي:

في اعتقادنا، يتلخص المشكل الأساس للخطاب التعليمي الجامعي، الذي تجب مواجهته في معرفة كيفية ترابط مختلف أنماط المعرفة: المعرفة الإمبريقية، والمعرفة النظرية، والمعرفة العلمية، وكيفية قدرتها على التفاعل فيما بينها، وذلك دون أن تقوم بينها أية تراتبية. فكل نمط من هذه الأنماط المعرفية نسقه الإستمولوجي الخاص، ووظيفته الخاصة، وأهميته الخاصة (وذلك بالخصوص حسب نوعية الفاعلين التربويين). إلا أننا نعتقد بقوة في ضرورة وجود كل هذه الأشكال المعرفية وفي التنسيق فيما بينها، أملا في خروج التربية من الوضع الصعب الذي توجد فيه، وفي تجاوز كل امبريقية ودغمائية ترتبط أكثر فأكثر بممارسات عملية موروثية عن الماضي عوض أن يكون لها وعي حقيقي بالتطور.

1-1- إشكالية اللغة العربية، مادة وأداة:

تشهد اللغة العربية في الوقت الراهن وضعاً معرفياً هزئياً منذ المراحل الأساسية من التعليم إلى المراحل التعليمية العليا، تحيى بماضيها، وتغترب في بيئتها من حيث أنها لم تتمثل في حاضرها دور اللغة الأم. أو بالأحرى ظلت ولا تزال تفتقر إلى إستراتيجية خطابية تقوم على إحداثيات التواصل الفعال. كان ذلك مما أثر سلباً على مدرّكات الطالب الجامعي، مما يدفعه إلى التشتت في التفكير ما بين الرؤية الماضوية، رؤية الحاضر؛ وانعكس ذلك على إبداعه ونمط تفكيره، مما دفع الطالب الجامعي إلى اكتساب ثقافة مزدوجة بالمعنى الإكلينيكي، من جهة التعبير عن نمطين مختلفين بلغة واحدة. كما أن الطالب الجامعي بحاجة إلى التشجيع على البحث في اللغة العربية والترجمة منها وإليها، كاعتماد ذلك في المقررات الجامعية. هذا كله يدفعه إلى الاهتمام باللغة العربية، وضرورة العناية بتحديث أطرها وأنساقها. ولا شك أن إقحام اللهجة العامية في الحوار وفي قاعات الدروس بحجة إيصال المعلومة، في غياب رؤية وظيفية تسعى إلى ضبط نحو اللهجة العامية ؛ أمر ينطوي على مزالق خطيرة في مسيرة التعليم الجامعي والأكاديمي.

من اللافت للنظر أن المعايينة الميدانية لحال الخطاب التعليمي للغة العربية وآدابها، تكشف لا محالة غياب استراتيجية لسانية ملائمة لمقتضيات البيئة السوسيوثقافية نتيجة استخفاف المخطط التعليمي بالمقومات السوسيولسانية، مما أدى إلى غياب استجابة النظام التربوي لمتطلبات العصر، وبالتالي عقم التحصيل لدى الطلبة والمتعلمين. ولا ينكر عاقل أن المقررات الجامعية الخاصة بتدريس مقاييس اللغة العربية وآدابها لا زالت تكرر نمطاً تقليدياً يحتكم إلى التقعيد اللساني، ورؤية

ماضوية تستند إلى تاريخ اللغة العربية وتاريخ البحث فيها، مع تغييب كامل لرؤية نصية لواقع اللغة العربية وآدابها². بالإضافة إلى أن الخطاب التعليمي الجامعي في هذا المجال لم يتخلص رواسب التقعيد المدرسي في سياسته البيداغوجية. والأمثلة عديدة ومتنوعة في هذا المجال؛ فإذا تفحصنا مثلاً المقاييس النحوية (النحو والصرف، المدارس النحوية، أصول النحو) على الرغم من تنوع صيغها البيداغوجية إلا أنها تصب في اتجاه واحد أوحد، هو معرفة القاعدة النحوية لتبرير سلامة الجملة بعيداً عن سياق استعمالها، وبالتالي فهذا التصور لا يكاد يخرج عن نطاق لسانيات الجملة في نزعتها الموضوعية المجردة. الشيء نفسه مع البلاغة العربية التي ابتعدت كثيراً عن معايير الذوق الاستعمالي للغة، حيث أصبحت تدرس من خلال تراكيب واستعمالات تراثية منتقاة من كتب ومصنفات القدامى، منقطعة عن مواضع الاستعمال في المعيش اللساني المعاصر. وفي كلا الحالتين ظل الطالب -عقب اكتساب القاعدة اللغوية يسعى إلى تحويل القدرة أو الراموز Code، ذلك بتحويل عدد من الضوابط والقواعد من النسق الاتصالي في استعمالات العامية إلى النسق المعياري في اللغة الفصحى، بحيث يلجأ في الغالب الأعم إلى ملء الفراغات أو الثغرات في النسق الفصيح بخصائص وضوابط لم يتعلمها، بل هي منتقاة إما من ضوابط العامية، وإما من نسق قواعد اللسان الكلي Langue universelle، أي ملكة اللسان العامة التي يفترض أن كل إنسان مزود بها بيولوجياً.

2-1- إشكالية الكتاب الجامعي:

هذه المشكلة تعيق فعالية العملية البيداغوجية والعلمية للخطاب التعليمي الجامعي، إذ أن المراجع العلمية باللغة العربية نادرة وقليلة، ولعل سبب ذلك يعود إلى مشكلتي التأليف والترجمة. فعلى صعيد التأليف: نجد أن الكتب العلمية المؤلفة باللغة العربية قليلة جداً إذا ما قيست بالكتب المترجمة والكتب المؤلفة باللغة الأجنبية، ولعل سبب ذلك يعود إلى عدم وجود مؤلفين أكفاء باللغة العربية، وإن وجدوا فهم قلة³. بالإضافة انعدام رؤية سوسولوجية مؤسسية في تسويق الكتاب العربي وتوزيعه، إذ الكتاب العلمي المؤلف باللغة العربية يواجه مشكلة في التوزيع ومشكلة الطباعة والإخراج الفني غير الدقيق. وقد انعكس ذلك سلباً على مقروئية الطالب الجامعي، الباحث الناشئ. أما على صعيد الترجمة، فإن الكتب المترجمة أيضاً قليلة ومحدودة على الرغم من وجود مكتب للتعريب والترجمة والنشر تابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدمشق، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، إلا أن مردودية المنجز البيبليوغرافي تظل محدودة بشكل يعيق نجاح التحصيل العلمي لدى الطالب بكافة مراحل التدريس الجامعي. وعلى الرغم من ذلك، تبقى المكتبة العربية بشكل عام تفتقر إلى الكتب العلمية باللغة العربية مما يعيق الطالب الجامعي ويدفعه إلى الرجوع للمراجع الأجنبية لتوافرها. و لذلك لا بد من مواجهة هذا كله من خلال تسطير إستراتيجية بيبليوغرافية تخدم أفق الطالب الباحث، من خلال التأليف العلمي باللغة العربية بإعطاء الحوافز، واعتماد ذلك في الترقيات العلمية. والترجمة الحديثة لكل ما يستجد من معارف وعلوم الطباعة الجيدة، والتوزيع الجيد. وتدريب متخصصين أكفاء في التحرير والإخراج الفني مع التزام الدقة في

3-1- إشكالية الطالب الجامعي:

إن مواقف الطلبة السلبية تجاه اللغة العربية وآدائها، مردّها أساساً إلى عدم رغبة الطالب في دراسة هذا التخصص والانتماء إليه خوفاً من المجهول في مستقبله المهني، إذ نجده يعاني صراعاً داخلياً بين ما يتوق فعلاً لدراسته والتخصص فيه، وبين واقع دراسته. لذا نجده دائم النفور من هذه الشعبة التي ينظر إليها في بعض الأحيان نظرة ازدراء واحتقار، فيراها مبعثاً للملل والسأم، مما يؤدي ليس إلى اللاتفاعل بين الطالب وبين ما يدرسه من نصوص وقضايا فحسب، بل إلى الفشل في حياتها لدراسية ككل. والسبب الرئيس - في رأينا - هو سوء التوجيه، وعقم الطريقة المعمول بها في توجيه طلبتنا إلى الفروع المختلفة؛ حيث نلاحظ تجاهلاً كبيراً لرغبات الطلبة وميولاتهم وقدراتهم الحقيقية، إذ أن الطلبة المتفوقين عادة يوجهون إلى فروع علمية حتى ولو كانت ميولاتهم ورغباتهم أدبية، والضعفاء منهم يوجهون إلى الفروع الأدبية التي لا يكن لها الطالب أية رغبة، ولا يميل إليها حتى مجرد الميل. هذا إضافة إلى عزوف المسؤولين وذوي النفوذ عن توجيه أبنائهم نحو الفروع الأدبية، مقابل توجيه الضعفاء إلى هذه الفروع. وهو موقف مسبق، و ادعاء مغالط. وهنا يأتي عامل آخر مهم، وهو غياب الموجه الواعي الذي يمتد عادة من داخل الأسرة إلى المؤسسة الجامعية، ولهذا الغياب أسباب جمة منها: عامل الأمية لدى الأبوين، أو بساطة مستوى التعليم لديهما، وانشغالهما بهوموم الحياة اليومية، والصراعات داخل الأسرة وما ينشعب عنها من مشاكل اجتماعية؛ وغير ذلك من الأسباب الكثيرة التي ليس من مجال هذه الدراسة تفصيلها.

وتأسيساً على ذلك، فإن عزوف الطالب الجامعي عن حب التمدرس والتكوين في لغته الأم، يفسر انطلاقاً من قلة المراجع العربية، وقلة المصطلحات والمعاجم المتخصصة، وضعف آلية التدريس لا سيما ما يتعلق بالطرق المنهجية المتبعة، مما يؤثر سلبياً على قدراته المعرفية، حيث تصبح قضية التعريب بالنسبة إليه مشكلة مستعصية عن الحل. فالطالب الجامعي في العلوم الإنسانية عامة، واللغة العربية بخاصة، يتلقى تعليمه من خلال حوار بيداغوجي هجين وغير مسترج، ولعل هذا ما أضحى يساهم في فسح المجال للهوة واقع الحياة اليومية (المجتمع) ولغة العلم (العربية الحديثة). لذلك فإن مبادرة التعريب وفق إستراتيجية خطابية فعالة عن طريق جعل لغة الحوار بالعربية الحديثة، تفعيل حركة الترجمة والتأليف بالعربية، كل هذا يؤدي إلى تجاوز عقبات التحصيل المعرفي لدى الطلبة، كما من شأنه أن يعيد للغة العربية حيويتها في الحاضر، بوصفها إحدى لغات العمل في المحافل الدولية من مثل هيئة الأمم المتحدة.

من اللافت للنظر، أن الفهم والتذوق عند الطالب أثناء دراسته نصاً معيناً لا يقوم إلا إذا سبقته معرفة معينة تكون هي المسؤولة عن التمييز بين جودة الفهم ورداءته، فالطالب الضعيف الذي يعاني فقراً معرفياً مفككاً وضحلاً يختلف في دراسته للنصوص عن آخر يتمتع بثراء معرفي ومعلومات جيدة متماسكة ومتسقة؛ وهذا يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في مستوى الفهم والتذوق،

وبهذا يكون الفشل في فهم الطلبة للنصوص بسبب نقص تلك المعرفة أو انعدامها لدى القارئ..بالإضافة إلى تأثير العوامل النفسية والانفعالية، حيث "إن القارئ ليس ذهنًا فقط، وإنما هو وجدان كذلك، فله دافعية تؤثر في الفهم والتذوق، وله انتباه واهتمام يؤثران في الفهم"4. وقد أثبتت البحوث أن الطلبة الذين يقرؤون مواد مكتوبة تثيرهم، ويألفونها وتزيد من دافعتهم ويتفاعلون معها، يفهمونها ويتذوقونها أكثر مما يفهمون ويتذوقون النصوص التي لا تثيرهم ولا تحفزهم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي عدم تغافل العوامل البيئية، إذ أن كثيراً ما يقرأ الطلبة النصوص بشكل سطحي عابر، يكاد يقتصر على قراءة الكلمات والأفكار الأولية التي تدل عليها هذه الكلمات، دون أن ينفذوا بعمق على هذه المعاني وما توحى به من دلالات. وقد يرجع هذا إلى قصور في تفكيرهم أو عجز في ثروتهم اللغوية، أو ضعف عندهم في الخوض في تفاصيل ما قراءوه. والطلبة في هذا المجال مستويات مختلفة تتمثل في المستوى العقلي ثم الخبرات والمعارف السابقة، التي يرجع السبب الرئيس فيها إلى الفروقات البيئية - خاصة منها الثقافية - بين الطلبة. هذه الأخيرة التي بدورها تؤدي إلى اختلافات جوهرية في طريقة التفكير والتحليل والفهم بالدرجة الأولى، وتبدو هذه الفروقات خاصة في ثراء القاموس اللغوي لدى بعض الطلبة وفقره لدى البعض الآخر. هذا إلى جانب عامل مهم آخر يساهم بقدر كبير في تحقيق هذا المستوى (الفهم والتذوق) لدى الطلبة لأنه محور الدراسة وعمادها ألا وهو النص ذاته.

وعلى غرار ذلك، ينبغي من أجل تحسين القدرة اللسانية في مستوى المؤسسة الجامعية، الاستفادة من اللسانيات التربوية في وضع سياسة تعليمية جديدة تقوم على تطوير الكفاءات التواصلية عن طريق تصعيد الاهتمام بالدور الوظيفي للمناهج الدراسية؛ والمراد هنا جعل الثقافة الجامعية وظيفية (**Fonctionnelle**) أي ذات طابع إجرائي وعملاتي يربطها بأهداف واضحة ومحددة، ويتجاوز بها مختلف أساليب المراكمة والتجميع المعلوماتي، التي كانت تقوم عليها المنظورات البيداغوجية الكلاسيكية. لم يعد مطلوباً من الجامعة، إذن، في إطار المجتمع المعاصر، تقديم معرفة أو ثقافة إنسانية عامة وشاملة، وتعميم تلقينها كغاية في ذاتها ولذاتها، أي باعتبارها حاملة لقيم كونية مطلقة ومشتركة بين كافة أفراد الجنس البشري، وإنما أصبح مطلوباً منها أن تروج معرفة جامعية وأكاديمية جديدة تقوم - إضافة إلى بعدها الكوني المشار إليه - على الاستجابة لحاجات معينة، مرتبطة ببنية اقتصادية واجتماعية وثقافية لها شروطها ومحدداتها وخصوصياتها المميزة والمحددة لما تفرزه من "**طلب اجتماعي**" (**Demande sociale**) للبحث والتكوين والتعليم والثقافة⁵.

وعلى صعيد تدريس اللغة العربية، ينبغي أن يكون ملمح الدور الوظيفي انطلاقاً من رؤية وظيفية نصية تجمع بين النحو والبلاغة، بعيداً عن النسق القواعدي التجريدي والمعياري⁶، مع ضرورة مراعاة الأبعاد الخطابية في تحصيل الدرس اللغوي من مثل احتياجات الطالب المتعلم، والظروف السوسيوثقافية لعملية التلقي، ودور الرهانات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الخطاب التعليمي. وعلاوة على ذلك فإن المعيش اللساني Bain linguistique للغة العربية

يحتضن وضع لغويا ازدواجيا Diglossie بين الفصحى الملحونة واللهجة العامية من جهة⁷، وثنائيا يظم نظامين لسانيين في الغالب الأعم من مثل: العربية/الفرنسية، أو العربية/الأمازيغية. ونحسب أن إشكال الازدواجية في اللغة العربية هو الذي أفضى إلى التشكيك في الاقتناع بما يمكن أن تضطلع به اللغة العربية من أدوار فاعلة في النمو المعرفي وتكنولوجيا الاتصال. وبالتالي تم فتح المجال - في نظرنا- أمام اللغة الفرنسية بوصفها وسيلة اتصال ناجحة في الأطر والمؤسسات الرسمية، وحتى في المواقف التي تتطلب استعمال اللغة العربية للتعبير عن الحاجات الرسمية الخاصة بالهوية الوطنية. وكان من نتائج ذلك، ظهور إشكال آخر يتعلق بالثنائية اللسانية عربية/فرنسية، الذي ما فتئ يتصدر قضايا السياسة اللغوية* في الجزائر.

2- الخطاب التعليمي للغة العربية في ظل نظام ل.م.د، الراهن والمأمول:

لا مندوحة أن يكون المشروع الإصلاحي للخطاب التعليمي الجامعي مغايرا للخطاب الإصلاحي النهضوي المرتبط بعمليات ترقية وتحسين شروط سير وتطور قطاع من القطاعات، هو خطاب تغيير، جذري، نقدي، شمولي، وكلي في نظرته. حيث يعانق أسئلة تروم الإيغال في واقع القطاع التعليمي والبحثي وارتباطاتهما، أسئلة ترسم تجليات وعيها العميق، أسئلة تهتك عنف الأزمة، تجنح نحو العمق المتحكم في تمظهراتها، لترسم الإشرطات والمسارات الممكنة لتجاوز واقعها. وقد كان هذا مبتغى مشروع إصلاح التعليم العالي في الجامعة الجزائرية الموسوم بنظام ل.م.د، بوصفه تعديلا شاملا وعميقا، في مستويات عدة: هيكلية التكوين، محتويات البرامج البيداغوجية، طرائق التوجيه والتقييم؛ ذلك من أجل تدارك الاختلالات، والمسيرة التدريجية مع النظام العالمي للتعليم العالي⁸.

لقد أسفرت جهود اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية المتعلقة بالتعليم العالي عن تبني نظام ل.م.د بوصفه نظاما بديلا منذ سنة 2002 ودخل حيز التطبيق في الجامعات الجزائرية بصفة رسمية ابتداء من السنة الجامعية 2004/2005، حيث أضحت مجموعة من العروض التكوينية قيد التطبيق عبر مختلف الجامعات الجزائرية، نذكر منها ما تعلق بجامعات الغرب الجزائري على سبيل المثال لا الحصر في الجدول الآتي:

اسم عرض التكوين	القسم أو الكلية	المؤسسة الوصية
الدراسات اللغوية والأدبية	قسم اللغة العربية وآدابها	جامعة تلمسان
علوم اللسان	كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية	جامعة معسكر
- اللغة العربية في وسائل الاتصال - علم الأصوات التجريبي	معهد الآداب واللغات	المركز الجامعي بغليزان
تحليل الخطاب	كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية	جامعة سعيدة
- الأدب الحديث - اللغة والاتصال - اللغة العربية في التجارة والأعمال	كلية الآداب، والفنون، واللغات	جامعة مستغانم
الأدب المغربي القديم		جامعة بلعباس
اللغة والأدب العربي		جامعة وهران
اللغة الوظيفية		جامعة شلف

يبدو أن معظم العروض التكوينية المقترحة، لا سيما في جامعات الغرب الجزائري واجهت إشكالا جوهريا واحدا يتعلق بغياب برنامج وطني موحد لمقاييس اللغة العربية وآدابها الخاصة بالجدع المشترك، أو ما أضحى ينعت - بمصطلحات النظام الإصلاحي الجديد- بالمسلك النموذجي. ومما يلاحظ أن هذا الإشكال لم يطرح بالكيفية نفسها في باقي الميادين الأخرى الخاصة بالعلوم

الدقيقة، وعلوم الطبيعة والحياة، والسبب - يرجع في نظرنا - إلى الطابع المعياري والمنمطلل المواد المكونة لمسارات التكوين في هذه الميادين. ربما كانت فكرة توحيد البرنامج الخاص بالمسلك النموذجي للجدع المشترك مشروع سبر عميق لكل العروض التكوينية المقترحة عبر الجامعات الجزائرية من قبل اللجان الجهوية والوطنية، ما دام هذا النظام يعيش مرحلة التجريب الميداني بوصفها مرحلة انتقالية.

من اللافت للنظر أن فكرة توحيد برنامج الجدع المشترك في العروض التكوينية المقترحة والمطبقة على حد سواء، تظل مسعى صعب المنال بالنظر إلى تعدد المسالك الفردية واختلاف مضامينها ووجهاتها داخل الميدان الواحد. ولا أدل على ذلك، من أن فلسفة نظام ل.م.د في تنظيم مسالك التكوين، تقتضي حتما وبالضرورة بناء مسالك نموذجية في الجدع المشترك، تكون بمثابة أرضية تمهيدية للتخصص في المسالك الفردية المختارة، التي بتعددتها تختلف تصورات تنظيم المسالك النموذجية في السداسيات الأربعة للجدع المشترك. إذن كيف السبيل إلى إمكانية توحيد البرنامج في مرحلة تكوين المعارف القاعدية، أمام حتمية تعدد معارف التخصص واختلافها انطلاقا من الأرضية التمهيدية في المسالك النموذجية؟. قبل الإجابة عن هذا التساؤل نحاول تقديم بعض الأمثلة - بوصفها شاهدا على هذه الظاهرة - من خلال بعض العروض التكوينية المقترحة:

إذا أخذنا مثلا عرض التكوين ل.م.د في اللغة العربية وآدابها، ليسانوس علوم اللسان الذي قدمه فريق ميدان التكوين التابع لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة معسكر لسنة 2010/2009 نلاحظ بأن هذا الفريق اجتهد بشكل جدي في إقحام بعض المقاييس المنتزعة من ميادين أخرى غير العلوم الإنسانية من مثل العلوم التكنولوجية، والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ وهذه المقاييس هي: مبادئ الرياضيات، الإدارة والتسيير، علم المكتبات، والتسويق، موزعة على سداسيات الجدع المشترك. ونحسب أن هذا الاجتهاد كان واعيا - إلى حد ما - بضرورة تهيئة أرضية التخصص ضمن تنظيم المسلك النموذجي من جهة، ومدى تجاوز مفردات البرنامج الكلاسيكي كخطوة نحو التحديث من جهة ثانية. ولعل هذا الاجتهاد كان ملمحا تمييزيا يختلف عن باقي العروض التكوينية الأخرى في الجامعات الجزائرية؛ من حيث إن إشكال توحيد البرنامج ظل مطروحا إلى يومنا هذا.

في واقع الأمر، يبدو أن أي اجتهاد تحديثي من هذا القبيل ينبغي أن يسعى إلى تكييف برنامج المسلك النموذجي مع مقتضيات التخصص بكيفية نمطية تنطوي على قدر من المعقولية ما يؤهلها للانخراط في حلقة البرنامج الوطني. وتأسيسا على ما سلف، ينبغي أن ينطلق هذا التكييف - في نظرنا - من تخطيط برنامج الجدع المشترك على نحو يتم بموجبه توزيع المواد المستحدثة أو التي تنتمي إلى ميادين أخرى على الوحدات التعليمية الاستكشافية والمنهجية والأفقية أحيانا دون

الأساسية. ذلك من أجل تمييز المسلك النموذجي للشعبة أو الفرع من جهة، وإتاحة المسارات التكوينية بين الميادين 9 من جهة ثانية. وبالتالي فإن التخطيط النمطي لشعبة اللغة العربية وآدابها يقتضي بالضرورة إقحام كل المواد اللغوية والأدبية ضمن الوحدات التعليمية الأساسية بحصص أكبر من المعاملات والأرصدة، على غرار حصص المعاملات والأرصدة الممنوحة للمواد التي تنتمي إلى الوحدات الاستكشافية، حيث تكون بنسب أقل بحس طبيعة المعابر التي تفتحها عبر المسارات التكوينية بين الميادين. على هذا النحو يستحيل إشكال بناء برنامج المسلك النموذجي في الجدع المشترك من فكرة التوحيد إلى فكرة التنميط، أي بدل الحديث عن إشكال توحيد البرنامج، ينبغي مناقشة معايير تنميته بشكل يخلق ضرورة التقاطع في العموميات والأساسيات. وفي هذا الصدد نقترح على الجهات المسؤولة وضع سياسة تعليمية وتخطيط بيداغوجي نمطي يقدم مجموعة من القوالب الجاهزة في جل التخصصات المحتملة، حتى يتسنى لفرق ميادين التكوين تكييف البرامج تلك المعايير النمطية.

هوامش البحث ومراجعته:

- 1- ينظر صالح بلعيد، في النهوض باللغة العربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 120/121
- 2- ينظر محمد يحياتن، في ضرورة الاستفادة من لسانيات النص في النهوض بتدريس اللغة العربية، أعمال الندوة الوطنية حول إتقان العربي في التعليم، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، أفريل 2000 ص 68.
- 3- ينظر عبد الرؤوف خريوش، تعريب التعليم الجامعي وأهم المشاكل التي تواجهه ، مجلة الموقف الأدبي ع
- 4- ينظر سمير أمين: ملاحظات حول العولمة، مجلة "الفكر العربي"، معهد الإنماء العربي، بيروت، عدد 66، أكتوبر/ديسمبر 1991، ص ص(36-53). وانظر حول راهن إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم، ملف: "إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم" (ملف يضم آراء مجموعة من المفكرين المشاركين في المنتدى السياسي الثاني لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد للثقافة والعلوم حول هذه الإشكالية - ملف من إعداد امحمد نجيب)، مجلة "شؤون مغربية"، العدد 12، فبراير 1997، ص ص(4-13).
- 5- ينظر سمير أمين: ملاحظات حول العولمة، مجلة "الفكر العربي"، معهد الإنماء العربي، بيروت، عدد 66، أكتوبر/ديسمبر 1991، ص ص(36-53). وانظر حول راهن إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم، ملف: "إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم" (ملف يضم آراء مجموعة من المفكرين المشاركين في المنتدى السياسي الثاني لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد للثقافة والعلوم حول هذه الإشكالية - ملف من إعداد امحمد نجيب)، مجلة "شؤون مغربية"، العدد 12، فبراير 1997، ص ص(4-13).
- 6- ينظر صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، دار هومه، الجزائر ط 3، 2000، ص ص 80/81.
- 7- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في الحث اللساني العربي، دار طوبقال للنشر المغرب، ط.1، 1990، ص ص 150/153.
- 8- مطبوعة لملف إصلاح التعليم العالي الصادر عن اللجنة الوطنية للتأهيل، الجزائر، جانفي 2004.
- 9- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللجنة الوطنية للتأهيل، دليل إعداد عروض التكوين للسانس والماستر، ديسمبر 2009.